البحث النحوى الآن مشكلة وطرق للحل

بقلم
أ.د/ محمد ابراهيم البنا
الأستاذ فى الكلية
وعميد كلية الدراسات الاسلامية
والعربية للبنات بسوهاج

البحث النحـوى الآن مشـكلة
وطـــرق للحـــل

يتردد الآن بين الدارسين فى مجال النحو ــ سواء أكانوا طلبـة فى الدراســات العليا أم باحثين فى المراحل الجامعية المختلفة ــ أن السابقين من اخوانهم قد واتاهم الزمن بمجال القول فى العلم ، فكتبوا عن أعلام النحاة وذوى الشأن منهم ، وحققوا نفائس المخطوطات ، كما سبقوا الى الموضوعات الأساسية فى هذا العلم،وانهم الآن لا يجدون بدا من أن يعيدوا القول فيما تناوله السابقون ، وأن فى موضوعاتهم ما طرق من قبل تحت عناوين مختلفة • ويذكرون أن هــذا المــأزق حدا ببعضهم أن يكتب فى موضوعات لا تسلم الى نتيجة لتعدد القضايا التى تدخل تحت أمثال هــذه الموضوعات ، فلا يختلف البحث حينئــذ عن كتــاب •

وقد رأيت أن أعرض ما بدا لى فى مشكلة البحث فى النحو فى هــذه المرحلة ، راجيا أن يشاركنى اخوانى العاملون فى مجال النحو ، كل يدلى بداوه ، عسى أن ننتهى الى ما يصحح مسار هذه الدراسات ، فيكون البحث حينئذ أكثر توفيقا ، ويكون الدارس أمضى على الجادة ، يتقــدم من خلال بحثه ، ويشعر أنه يضيف الى جهود السابقين ما تنمو به الحياة العلمية •

وبدا لى كذلك انه مما ينبغى لنا أن نستبين مجــال الدراسة فى النحو عبر تاريخه ، وهو تاريخ حافل يطرق باب القرن الخامس عشر ، وفيــه طبقات من النحاة تتجاوز الخمسين ، وكانت للنحو بيئات متناثرة بين المشرق والمغرب ، فلعل فى هــذه المحاولة ما يضىء لنا الطــريق ،

ويبين لنا المنهج الذى ينبغى أن يسلكه الدارسون الآن ، فمما لا جدال فيه أن تاريخ أى علم كان يقدم لنا الأسباب التى دعت الى تقدمه ونهضته ، ويكشف لنا عن العوارض التى وقفت فى طريق نموه ، وجعلته جامدا يقنع بترديد مقالات السابقين وحفظها ، ويرى أن فى ذلك الغاية التى ينبغى الا تتجاوزها وأن تقف عندها .

بين الأصول القياسية والمصادر القياسية :

مما تعارف عليه النحاة أن للنحو أصولا قياسية وأخرى سماعية ، ويعنون بالأولى تلك القواعد العامة التى تحكم حركة الاستنباط ، ولهم فى هذا حديث مقتبس من أصول الفقهاء ، متأثر بمقالتهم . ويعنون بالأخرى تلك الأصول التى استنبط منها النحاة أقيستهم فى التراكيب والمشتقات ، وهى القرآن الكريم ، والحديث النبوى الشريف ، وأشعار العرب وكلامها .

والذى أعنيه بالمصادر القياسية شىء مختلف تماما عن الأصول القياسية ، فالمقصود بالمصدر هو ما يعنيه الكاتبون فى مناهج البحث العلمى الآن ، من أنه أقدم ما يحوى مادة عن موضوع ما . ويفسرون ذلك بأن المصدر يشمل بهذا الوثائق والدراسات الأولى المنقولة بالرواية ، أو كتبها مؤلفون ثقات أسهموا فى تطور العلم ، أو تحرير مسائله .

وعلى هذا لا يشترط فى المصادر أن تكون قديمة ضاربة فى أغوار الزمن ، بل قد تكون كذلك ، وقد نجدها فى كل عصر من عصور العلم ، ومع كل جيل من أجياله ، وذلك بما تهيأ لبعضهم من اضافات

واجتهادات تنسب له ، ويكون كتابه أو بحثه بهذا مصدرا ، وان كان صاحبه من حيث الزمن يعد من المحدثين .

كما يدخل فى المصادر أيضا تلك الموسوعات العلمية التى قدمها لنا المتأخرون ، مثل تلك الشروح التى دارت حول « التسهيل » ، فقد نجد فيها مادة علمية منقولة بالرواية ولم تحوها كتب أصحابها . ونضرب امثل لذلك بآراء المبرد ، وهى آراء كثيرة نفتقدها فى كتبه ، ولم يسجلها المبرد فى مصنف من مصنفاته ، ولكن رواها عنه تلاميذه الذين كانوا يقرءون عليه كتاب سيبويه ، ودونها التلاميذ فى مصنفاتهم ، ونجد أمثال هذه الروايات فى شرح أبى سعيد السيرافى الكتاب ، وفى غيره من موسوعات النحو .

وقد نشطت أخيرا حركة النشر لتراثنا العربى فى مختلف مجالاته ، ونالت كتب النحو واللغة حظا وافرا من هذه العناية ، فنشرت منها كثير من المصادر والكتب المساعدة ، وقامت حولها دراسات علمية ، بل بعض هذه المصادر كانت موضوع هذه الدراسات . فامتازت هذه الحقبة منذ نحو نصف قرن تقريبا بأن اتسع مجال اطلاع الدارسين على ما تركه لنا الأوائل ، فرأوا من المصنفات ما كان يعد بعيد المنال من جيل أساتذتنا وشيوخنا ، ولقد كان من النادر — الى عهد قريب — أن نجد بين النحاة من نظر فى كتاب سيبويه ، ذلك أن جمهورهم كان معنيا بكتب ابن مالك وما دار حولها من شروح وحواش وتعليقات ، وكانوا — رحمهم الله — أئمة فى هذا المجال حفظة لهذا التراث ، وكانوا من خلاله أكثر خبرة بدقائق النحو ، ولعلهم كانوا أقدر على فهمه وتعليمه وتخريج الدارسين له من جيلنا الذى نعايشه .

ولقد تخرجنا على هؤلاء الأساتذة وأفدنا منهم ، ولذلك يمكن القول بأن جيلنا كان متصل الرواية بكتب ابن مالك التى لم ينقطع سند روايتها ، أما كتب الأوائل بدءا من كتاب سيبويه الى أواخر القرن السادس — على وجه التقريب — فلا أعتقد أن بيننا من يقول : انه رواها عن شيخ ، أو ان من النحاة من أجازها له ، فلم يحظ علم النحو فى ذلك بما حظى به علم القراءات القرآنية والحديث النبوى الشريف من اتصال الروايات فى القراءات وكتب السنة ، فما زلنا نسمع عن عالم فى القراءات عالى السند ، ومثل ذلك يقال فى الحديث النبوى ، ولقد كان لمكانة هذين الأصلين أكبر الأثر فى التصدى للعوامل السياسية والاجتماعية التى تعرضت لها البيئات العلمية المختلفة فى العالم الاسلامى ، ومن هنا لم تنقطع روايتهما كما حدث لغيرهما من العلوم الأخرى .

نحن اذا لا نستطيع أن ندعى ان معرفتنا بمصادر النحو الأولى يمكن أن تتساوى مع علمنا بمصادر النحو وكتبه التى ألفها ابن مالك ومن جاء بعده ، وينبنى على ذلك أن اختلاف الأفهام وارد حول تلك المصادر المتقدمة ، نظرا للاختلاف الذى يعرض فى لغة العلم بحسب كل عصر وفى مصطلحاته كذلك ، فقد تعنى بعض مفردات الأوائل من الدلالات ما لا ندركه الآن فى عصرنا حين نستعمل تلك المفردات ، فهذا باحث يقيم دراسة ينتهى فيها الى القول بأن أبا جعفر بن جرير الطبرى شيخ المفسرين كان يرد بعض القراءات القرآنية ، وكان يعتمد فى ذلك على ما كان يردده الطبرى من انكاره لهذه القراءة أو تلك ، فمفهوم من انكاره أنه يردها ، ولو رجع الى الدلالة اللغوية للفظ « أنكر » لعرف أنها لا تعنى

شيئا غير أنها لم تبلغه ولم يردها ، فكان الطبرى يذكر ذلك لعدم علمه بها ، وعدم العلم لا يعنى الرد وعدم القبول ، ففهم الدارس شيئا لم يرده الطبرى ولا غيره من الأوائل ، ومن هنا سقط البحث من أساسه .

هذا نموذج ونماذج أخر من كتاب سيبويه دلنا الشراح عندما اطلعنا على مقالتهم أن نص الكتاب فى مختلف نشراته ينبغى أن يعاد النظر فيه .

وانظر ما خرج الآن من شرح السيرافى لترى العجب فى قراءة المحققين المحدثين الذين قطعوا أوصال هذا النص ، وهو شىء ما كان يمكن أن يصدر عمن روى الكتاب بسنده المتصل الى صاحبه . وهذا علم من أعلام عصرنا فى النحو ينقل نصا عن نوادر أبى زيد ، فيقول : « وروى أبو زيد عن أبى حاتم » — وأبو حاتم هو سهل بن محمد السجستانى المتوفى سنة ٢٥٥ — فوقع فى خطأ جسيم ، ذلك أن نوادر أبى زيد قد ضمنت شرح الأخفش الصغير لها ، وفيه يذكر الأخفش روايات عن أبى حاتم ، فظن صاحبنا أن نص الكتاب كله لأبى زيد ، وعلى هذا فقد جعله يروى عن الأخفش وأبى حاتم ، أما أبو زيد فهو شيخ متقدم توفى فى سنة ٢١٥هـ ، والأخفش يصل اليه من طريق المبرد ، وأبى حاتم !

نحن اذا عندما تطاولنا — ولا نعفى أنفسنا — الى تحقيق مصنفات الأوائل قد ركبنا من الأمر شططا . وتجاوزنا حدود ما هو مسموح لنا به ، فأين لنا تلك الرواية التى تسمح بأن نحقق نصا لم نروه

ولم تدرسه على شيخ ؟ ! فاذا أقمنا حول تلك النصوص دراسة ، أو أقامها بعض الدارسين ، فلا شك أن بعض نتائجها مظنة للاعتراض وعدم التسليم .

ومن العجب أن الذى أقدم على تحقيق هذه النصوص اما مبتدئون لم يخطوا فى العلم كتابا ، ولم يعانوا تدريسه ، أو شيوخ لا يشهد لهم تاريخهم بأن لهم ألفا يعدل تلك المصنفات .

ولذلك كثيرا ما كنت أقول لنفسى : ان أمثال هذه النصوص كان ينبغى أن يجتمع عليها أعلام العصر ذوو الخبرة الطويلة بهذا التراث ، والدراسة المتصلة ، والذين أدامو النظر فى مقالات الأوائل ، وهم بحمد الله — وان كانوا قلة — لا يخلو منهم جيل ، فلو أن هؤلاء الأعلام اجتمعوا على نص الكتاب ، وقد توافرت لهم شروحه ومقالات فقهاء العلم من المحققين المتأخرين ، لأدوا بذلك حقا واجبا .

ولكن من سوء حظ النشر أن يطبع « الكتاب » غير مرة ، ونفتقد فى احدى النشرات ما نجده فى الأخرى ، وقد تجتمع النشرات على الخطأ والوهم .

وكان منطق الأمور يقضى بالاحتكام الى شروحه — وهى كثيرة — وأن يسبق نشر الكتابة نشر تلك الشروح ، ولكن الذى حدث هو العكس ، ومن هنا بقيت فى الكتاب مشكلات وقف أمامها الشيوخ لا يعرفون لها حلا .

ومن أهم المصادر بعد كتاب سيبويه — فيما يبدو — كتاب معانى القرآن لأبى زكريا الفراء ، وترجع أهميته الى أنه من أوائل النصوص

التى تعرضت لتحليل النص الكريم من الوجهة النحوية ، وفصلت القول فى مشكلات التراكيب على نحو غير معهود من قبل ، ومن المعروف أنه من اليسير أن يصنف كتاب فى النحو ، تجمع فيه قواعده بحسب أبوابه ، أما أن يعمد الى تحليل نص وتخرجه على قواعد النحو فذلك يحتاج الى دربة فى صناعة العربية ، وقدرة على استحضار الأصول النحوية . ولقد تكلم أبو زكريا فى توجيه التراكيب والأبنية والأدوات كلاما عاليا ، حتى ان كل من جاء بعده كان عيالا عليه وآخذا منه ، وما افتقدناه فى معانيه عز علينا فى كتب المعانى المتأخرة . وانه اذا كان سيبويه قد عرض القواعد مفصلة بحسب أبوابها فان الفراء تكفل بدل مشكلة التطبيق ، وهذا من فضل الله تعالى على لغة القرآن أن يسر لها هذا العالم ليتكلم فى تخريج تراكيبها وأبنيتها فكان أهم مصدر فى ذلك . وان كتاب معانى الفراء وان صاحبه فى القدم والأصالة معانى القرآن للأخفش — يمتاز ببسط القول ، وبزيد ببيان الصور المحتملة التى كان من الممكن أن يأتى عليها النص القرآنى ، لكن لم ترد بها الرواية ، فقد كان كثيرا ما يردد : ويجوز فى العربية وان لم ترد به القراءة .

وهذا المصدر الفريد مازالت فيه مشكلاته ، ومازالت فيه مصطلحات تحتاج الى مزيد من الكشف والايضاح . ولقد وفق المحققان فى اخراج نشرتهم ، لكن من المعروف أن أبا زكريا كان يملى هذا الكتاب على طلبته ، وانه لم يكن يقرأه من أوراق . وأن منه نسخا يختلف النص فيها بحسب تعدد املاءاته .

ومن هنا نرى هذا النص يحتاج الى معاودة النظر ، فتجمع مخطوطاته ، ويخرج فى نشرة جديدة وهو مما ينبغى أن يحتفل به

شيوخ العربية المعاصرون . ومثل هـذا يقال عن كثير من كتب الأعلام المتقدمين التى عنيت بجمع قواعده أو تحليل نصوصه وتخريجها .

وانما ينبغى العناية بكتب الأوائل لأنها مصـادر هـذا العـلم ، وليست لنا بها رواية كما قدمنا ، وللامام أبى اسحق الشاطبى كلام جيـد فى هـذا المجال ، قال فى كتابه الموافقات : « واذا ثبت أنـه لابـد من أخذ العلم عن أهله فلذلك طريقان ، أحدهما : المشافهة ، وهى أنفع الطريقين . والطـريق الثانى : مطـالعة كتب المصنفين ومدونى الدواوين . وهو أيضا نافع بشرطين ، الأول : أن يحصل له من فهـم مقاصد ذلك العلم ومعرفة اصـطلاحات أهـله ما يتم به النظـر فى الكتب ، وذلك يحصل بالطريق الأول من مشافهة العلماء ، أو مما هو راجـع اليه ، وهو معنى قول من قال كان العلم فى صـدور الرجال ثم انتقل الى الكتب ، ومفاتحه بأيدى الرجال ، والكتب وحدها لا يفيد الطالب منها شيئا دون فتح العلماء ، وهو مشاهد معتاد .

والشرط الثانى : أن يتحرى كتب المتقدمين من أهل العلم المراد ، فانهم أفقه به من غيرهم المتأخرين » .

فنراه يبين أمرين مهمين : أنه لابد من مشافهة العلماء ومدارستهم ، فالكتب وحدها لا يفيـد الطالب منها الفائدة المرجوة مالم يكن هنـاك لقاء للعلماء وأخـذ عنهم ، فهذا اللقاء يفتح للطـالب مغاليق هـذا العلم ومراد المصنفين فيما كتبوا .

والأمر الثانى : أنه لابد لطالب العلم ودارسه أن يكون همه الأول

الاطلاع على كتب المتقدمين ، وهو ما نعنيه الآن بمصادر العلم ، لأنها هى التى حوت أصول العلم وقضاياه ، وعليها بنى المتأخرون واعتمدوا .

مصـادر قياسـية متأخـرة :

اذا كان الزمن قد ذهب برواية آثار الأوائل ، فانه قد تهيـأت للعربية مصادر أخرى تتمثل فى تلك الموسوعات التى تركها نحـاة جادون من أمثال أبى حيان ومن سار على نهجه من شراح التسهيل ، فقد جعل أبو حيان من التذييل والتكميل موسوعة علمية نادرة حاول فيهـا جمع آراء العلماء السابقين فى المسألة الواحدة فأفاد بذلك فائدة ذات بال ساعدت على تفهم مراد الأوائل ، وأعانت على ما فاتنا من اتصال الرواية ، بيـد أنه ينبغى أن نتأنى جيدا فيما قدمه أبو حيان من تقويم لبعض آراء السابقين ، فقـد وجدته ينسب لبعضهم من الآراء ما يخالف المنصوص فى كتبهم ، ومن الطبيعى أن يقع الوهم فى التأليف ، وأن يكون هناك بعض التجاوز فى الموسوعات ، لكن من الحق أن نثبت أن أبا حيان كان على الجادة فى أغلب ما قدم .

على أن هناك مؤلفين متأخرين كانوا أعلام هـدى للسارين فى مجال الدراسة النحوية ، وكانوا أجـدر بوصف المحققين وفقهـاء العربيـة .

وأول هؤلاء الفقهاء الامام محمد بن الحسن المعروف بالرضـى (ت ٦٨٨هـ) ، شارح كافية ابن الحاجب وشافيته ، ذلك الشرح الذى أوفى فيـه على الغاية ، وكان فيـه اماما مجتهدا ، ومن هنا كان مصدرا لمن أراد أن يتعرف مراد الأوائل ، أو أن يحقق مسألة فى النحو .

وثانى هؤلاء الفقهاء المتأخرين ابن هشام ، أبو محمد عبد الله بن يوسف الأنصارى (ت ٧٦١هـ) وقد رشحه لهذه المكانة ما أوتيه من عبارة دقيقة محكمة ، ثم تصنيفه لكتابه الفريد « مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب » • وهو كتاب قد يعد أدق كتب العربية لما حواه من غريب المسائل والآراء ، وهو ما يتطلب من المتناول لها وشارحها استعدادا مكينا ، ودربة بأساليب النحو ومصطلحاته •

أما ثالث الفقهاء فهو أبو اسحق ابراهيم بن موسى الشاطبى (ت ٧٩٠هـ) ، كان — رحمه الله — عالما نظرا ، وهو صاحب « الموافقات فى أصول الأحكام » ، و « المقاصد الشافية فى شرح خلاصة الكافية » — الألفية — وهو شرح دال على امامته فى علم العربية ، كما أن كتابه الموافقات دال كذلك على امامته فى علم الأصول •

وكان الشاطبى يرى ان فقه العربية هو السبيل الأول لمن أراد أن يبلغ حظا فى علم الشريعة وأصولها • وقد قدمنا له كلماته فى أخذ العلم والطريق اليه ، وأنه لابد من اعتماد كتب الأوائل ، ومن كلماته أيضا : « وشأنى ألا أعتمد على هذه التقييدات المتأخرة البتة ، تارة للجهل بمؤلفها ، وتارة لتأخر زمان أهلها جدا (تأمل هذا والشاطبى توفى فى ٧٩٠هـ) أو للأمرين جميعا ، فلذلك لا أعرف كثيرا منها ولا أقتنيه » •

وكان الشاطبى قد قرأ الكتاب على أبى عبد الله محمد بن على بن

الفخار (ت ٧٥٤هـ) وكان ابن الفخار سيبويه عصره ، وأخذ كذلك عن غيره من الأعلام ، كما قرأ على الشاطبى الكتاب •

ومن مؤلفات الشاطبى كتابه « الأصول العربية » ويتردد ذكر هذا الكتاب فى شرحه على الألفية • وان شرحه على الألفية يحتاج من الدارسين الى مزيد عناية لصلته الوثيقة بقضية المصادر القياسية •

لقد وضع الشاطبى شرحه المستفيض حول الخلاصة ، فكان هذا مثارا للتساؤل ، فقد كان المتوقع — وهو يشرح ما دعى بالخلاصة — أن يكون الشرح متناسبا معها فيتسم بالوجازة ، أما أن يخرج فى صورة موسوعة ، تعنى بجمع الآراء ، والتحليل ، والكشف عن مرامى ابن مالك فقد يكون هذا موضع العجب ، ولكن العجب يزول اذا فرقنا بين الخلاصة والمختصر ، واللغويون يقولون : « خلاصة الكلام ما استخلص فيه معنى العبارة مجردا عن الزوائد والفضول » •

فأما المختصر فلا يعطيك هذا المراد لأنه قد لا يفى وفاء كاملا بالمعنى وان حذفت فيه الزوائد والفضول • وقد نبه الشاطبى على منهجه فى الشرح وما دعاه الى البسط والاحاطة فقال : « انى لم أقصد فيه قصد الاختصار الذى قصده غيرى ممن شرح هذا النظم لأمور أكيدة » ، وخلاصة هذه الأمور :

١ — أن ابن مالك لم يضع كتابه للمبتدىء فى هذا العلم ، وذلك أن كثيرا منه مبنى على أخذ الفوائد والقواعد والشروط من التمثيلات والمفهوم والاشارات الغامضة ، والمبتدىء لا يليق به هذا التعليم ، ولذلك لم يكن لائقا بشرحه الاختصار المحض والاقتصار على مجرد التمثيل •

٢ ــ أن ابن مالك كان ينبه على التعليل ويرمز الى الأخذ بالدليل ، ويشير الى الخلاف ، فكان لابد له فى شرحه من بسط العلل وبيان الحجج .

٣ ــ أن فى نظم ابن مالك قواعد كلية ينبغى بسطها ، والاختصار فى شرحها مخل .

وان من يطلع على هذا الشرح يدرك أن ما عرفناه من شروح لهذه الخلاصة قد فاته كثير من مقاصد ابن مالك من نظمه .

وقد رجع الشاطبى الى المصادر العالية ، وهو منهجه الذى أسلفنا الاشارة اليه ، فكان كثير الرجوع الى الكتاب وشرح السيرافى ، وكتب الفراء ، والمبرد ، والزجاج ، وابن السراج ، والفارسى ــ وفى شرحه نصوص فريدة من كتاب التذكرة لأبى على ــ وكتب الرمانى وابن جنى والجزولى والسهيلى وابن خروف والشلوبين . واحتفل بكتب ابن مالك وخاصة التسهيل ، كما رجع الى أبى حيان وابن هشام .

وكان فى كل ما قدم محققا ولا تزال تراه يجيل النظر فى المسألة حتى لا يدع بعد ذلك مجالا للقول ، وذلك فى حوار رفيع وأدب عال ، فلم يكن الشاطبى طالب عثرة ، وانما يأخذ فى ذلك بما ينبغى أن يتوافر فى العالم من الأدب والتواضع .

وفى هذا الشرح حديث مستفيض عن قضايا القياس والسماع ، هذا الى أنه كان معنيا بذكر الآراء ونسبتها الى أصحابها والموازنة بينها . أما أسلوبه فكان يتسم بالدقة والوضوح ، وكان حريصا على أن يبلغ مراده الى قارئه كما تمثله هو ، ولذلك لا نعتقد أن ثمة خلافا يمكن أن ينشأ حول عبارته ، وهو بهذا يعد فريدا بين النحاة .

لكل ما تقدم يعد كتاب « المقاصد الشافية فى شرح خلاصة الكافية ، من أهم المصادر التى تعين على فهم مقالات السابقين .

واذا طبقنا مقالة الشاطبى فى رعاية كتب الأوائل وتقديمها واغفال كتب المتأخرين ، فانه ينبغى للدارسين وطلاب الدراسات العليا أن يضربوا صفحا عن هذه المصنفات المتأخرة . فلن يجدوا فيها ما يمكن أن يبنى عليه ، لأنها فى الغالب تعتمد على النقل من الكتب المتقدمة ، وقد يكون لبعضهم شىء من الترجيح أو الاستدراك ، وهى أمور لا ترقى بها دراسة .

ينبغى اذا العودة الى المصادر الأولى فى القرون التى أشرنا اليها ، وأن نفيد من مقالات أعلام المتأخرين الذين أشرنا اليهم ، كما نفيد كذلك من الموسوعات فنأخذ منها ما يضىء القول ويفسر الرأى .

ويبقى قبل ذلك كله وبعده أن هذه المصادر المتقدمة تحتاج الى رعاية خاصة من جامعة الأزهر فتنشىء لها لجانا علمية يشارك فيها ذوو المكانة من الجامعة وغيرها من الجامعات العربية ، وتهيىء لهم كافة الوسائل التى بها يتحقق الاخراج العلمى المتقن لتلك المصادر .

بين الأصول السماعية والمصادر السماعية :

الأصول السماعية كما سبق هى تلك النصوص التى استنبط منها النحاة أقيستهم ، وهى القرآن الكريم ، والحديث النبوى الشريف ، وأشعار العرب وكلامها . وما نعنيه بالمصادر السماعية هو نصوص العربية جميعها غير مقيدة بحدود الزمان والمكان ، فتشمل هذه

المصادر الأصول السماعية التى اعتمدها النحاة فى استنباطهم ، كما تشمل النصوص التى جاءت بعد عصر الاستنباط ، ونحن لا نخالف النحاة الأوائل فى وجوب مراعاة الحيز الزمانى الذى حددوه ، فلغة هذا العصر ينبغى أن نحرص على تعليمها لأجيالنا حتى تكون على صلة وثيقة بتراثها ، وبذلك تتواصل الأجيال وتتعارف ، بيد أن هناك مجالا آخر ينبغى عدم اغفاله ، ولم يغفله السابقون كذلك ، وهو تلك الآثار والأصناف الأدبية التى نتجت بعد عصر الاحتجاج ، يجب أن يمتد اليها نشاط الدارسين الآن وأن يعنوا بها فى بحوثهم ، فيتدارسون لغتها وتراكيبها وأبنيتها ، كما ينبغى كذلك أن يتدارسوا نصوص عصر الاحتجاج ، وكذلك كان الأوائل يفعلون ، فهم لم ينقطعوا عن مدارسة نصوص الأدب فى عصر الاحتجاج ومابعده ، وكانت أساليب المحدثين وأشعارهم — فيما أعتقد — سببا فى اجازة تراكيب لم يعضدها السماع ، وانما سمح بها القياس .

وكان نهجهم فى ذلك يدل على بصيرة نافذة ، وكانوا بهذه المدارسة يمارسون واجبهم الأول فى حراسة اللغة التى نزل بها القرآن ، فاذا جاء أديب محدث بما يقبله القياس أجازوه ، والا نبهوا على أنه قد تجاوز الحد ، وعدوا ما جاء به لحنا ، وحذروا من الأخذ به .

وانه على الرغم من تأليف الكتاب لم ينقطع الأوائل عن مدارسة النصوص ، فكان القرآن الكريم حاضرا بينهم ، يؤلفون حوله ما دعوه كتب معانى القرآن ، ويتدارسون الحديث النبوى ، والأساليب الأدبية العالية ، ويقيمون شروحا حول دواوين الشعراء جاهليهم واسلاميهم ،

ثم من جاء بعدهم من الشعراء الذين توالت طبقاتهم حتى عصورهم ، وانظار الى شروح المعلقات والمختارات الأدبية والدواوين تجد أن رواد هذا النهج هم النحاة ، ذلك أنهم أقدر على بيان المراد لما أتيح لهم من هذه المدارسة ، ولما خبروه من دلالة التراكيب والأبنية ، وتلك المعرفة ضرورية لمن أراد أن يقوم نصا ، وذلك الى معارف أخرى تاريخية أحاطوا بها علما .

ونحن لا ندعوا الدارسين الآن الى مثل هذا النهج بأن يعمدوا الى النصوص فيشرحوها وانما الذى نهدف اليه هو التعرف على نهج كل شاعر أو أديب فى صياغته ، فندرس مثلا تكوين الجملة عند شاعر بعينه ، أو التركيب الاضافى ، وأساليب البيان عنده ، الى غير ذلك من أدوات الربط ، ودلالات الأبنية ، وأسلوب الشرط ، ولا جدال أن مثل هذه الدراسة أو التحليل يقتضى أن يحيط بها الدارس نظريا فى المصادر التى أسلفنا الحديث عنها ، فيتعرف الدارس مقالات النحاة فى كل جانب من الجوانب التى أشرنا اليها وخصائصه ، ثم يقوم بعد ذلك بفهرسة ديوان الشاعر فى الموضوع الذى يدرسه ، ولا حظ على الدارس فى اختيار النص الأدبى وصاحبه ، فقد يكون الشاعر جاهليا أو اسلاميا أو أمويا ، أو معاصرا لنا .

وبذلك نخرج من اطار البحوث التى ظلت حينا من الزمن تأخذ من النحو لترد اليه ، فكان مثلها كمثل الماء الآسن غير المتجدد الذى لا يضيف جديدا ، ولا يعدو صاحبه فى غالب الأمر أن يكون جماعا لمقالات الأوائل .

انه اذا اتجهت البحوث هذه الوجهة فلا جدال أن خطواتنا تكون

قد ترسمت النهج الصحيح ، لأنه النهج الذى اتبعه الأوائل الذين كانوا يعايشون النصوص جنبا الى جنب مع مصادر النحو من الكتب الأصول . وذلك هو عمل اللغوى الأول ، من شأنه دائما أن يصغى الى اللغة المسموعة ، وما كان لابن جنى وأمثاله من نحاة المشرق والمغرب هذه المكانة الا لأنهم لم يعزلوا أنفسهم كما صنع المتأخرون فى حدود القواعد يصلحون عبارة ، أو يفسرون كلمة عربية ، أو يزيدون شرطا ، وأمثال هذا مما لا يحيا به البحث ، أو ينهض به عمل علمى .

ثم ان هذا الاتجاه يفتح كما قلنا مجالا رحبا متجددا بتجدد الزمان ، فالنتاج الأدبى لا يتوقف ، والدارس يدرس ويوجه ، ويبين ما فى أسلوب الشاعر مما يوافق العربية ، وما فيه مما يخالفها .

هذا وان من طرق مثل هذه الموضوعات يدرك تماما أثرها البالغ فى تكوين الدارس ، فهو اذا سلك الطريق من أوله يكون قد ألم بالقضايا النظرية لبحثه ، ثم يأخذ فى عرض النص المدروس عليها ، ولا يزال هذا دأبه حتى تتكون عنده ملكة النقد اللغوى ، ويصبح قادرا على الفهم الصحيح للنص الأدبى ، عارفا بأساليب الشعراء وطرق نسجهم الكلم ، والله أعلم .